الأمن والدفاع تفضّل نسيان الماضي: التوجه الحكومي يشعل فتيل "حرب الوكالات"

بغداد تلاحق دولاً "متورّطة بالدماء العراقية" بعد ٢٠٠٣

تستعد بغداد لرفع عدد من الدعاوى القضائية أمام المحاكم الدولية لمحاسبة عدد من الدول التي اعتبرتها متورّطة بدماء العراقيين من خلال دعمها (الدول) لمجاميع مسلحة تنفّذ عملياتها في العراق واستهدفت المدنيين، وهو ما اعترضت عليه لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب والتي أكدت أن هذا التوجه سيشعل حرباً جديدة بين الدول المتنازعة في المنطقة على أرض العراق.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

وفي غضون ذلك، أثّر مراقبون إمكانية مقاضاة الدول المتورطة بالدماء العراقية عبر محكمة العدل الدولية ولكنهم شددوا على ضرورة امتلاك بغداد الأدلة الكافية التي تثبت ما تدعيه، داعين إلى تشكيل فريق قانوني متخصص بعيدا عن التأثيرات السياسية ليقوم بواجبه على أتمّ وجه.

ومرت العلاقات العراقية مع دول المنطقة بأزمات عقب أحداث ٢٠٠٣ وما تبعها من تدهور في الأوضاع السياسية والأمنية التي انعكست سلباً على علاقات البلاد مع بعض الدول، إلا أن العراق بدأ ينهض مجدداً بعلاقاته الخارجية لاسيما بعد الانفتاح على العالم العربي من خلال رغبة بعض الدول في الاستثمار داخل العراق.

وكشفت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب أمس، عن سعي العراق لمقاضاة دول تورّطت بالدم العراقي، مؤكدا أن الكثير من المسلحين الذين دخلوا العراق سابقا مدفوعين من قبل دول معينة.

وقال رئيس اللجنة همام حمودي في بيان له أمس، إن "العراق بصدد مقاضاة دول تورّطت بالدم العراقي"، مشيرا إلى أن "الكثير من المسلحين الذين دخلوا العراق سابقاً مدفوعون من قبل دول معينة انشغلت الآن بنفسها، وغرروا بأنهم سيقاتلون الأميركان، وإذا بهم يصطدمون بواقع سفك الدم العراقي".

وأشار حمودي إلى أن "تجربة العراق الديمقراطية المتقدمة مستعدة أن تدعم دول الربيع العربي، في إطار دوره الجديد في الجامعة العربية".

ويتهم سياسيون عراقيون إيران بالوقوف وراء العديد من أعمال العنف التي تنفذ داخل العراق، من خلال دعمها بعض الجماعات المسلحة، وتجهيزها بالأسلحة والمتفجرات.

واستغربت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب ما أعلنته العلاقات الخارجية، مشددة على أن هذا التوجه ومتى ما تحول إلى واقع عملي من شأنه إشعال معركة أسمتها "بحرب الوكالات" بين الدول المتنازعة على المستوى الإقليمي، كما دعت الحكومة إلى فتح صفحة جديدة مع هذه الدولة ونسيان الماضي من اجل دعم مصلحة العراق على المستويين السياسي والاقتصادي.

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه "إن تبني الحكومة العراقية علاقاتها مع المنظومتين الإقليمية والعربية أفضل من فتح ملفات أكل الدهر عليها وشرب".

وحذّر طه من أن التوجه الحكومي من شأنه فتح الباب للتدخل في الخلافات السياسية وأوضح أن "ما لدينا من المشاكل تكفينا.. ليس لدينا استعداد لخلق خلافات أخرى.. نحن بحاجة الآن إلى النهوض بالواقعين الاقتصادي والاستثماري، وهو لن يكون دون علاقات متوازنة مع الجوار.. وان ما تريده الحكومة يعني ترحيل الخلافات السياسية إلى الخارج"، مبينا "أن حرب الوكالات بين الكتل السياسية التي لديها علاقات مع دول متنازعة في المنطقة ستشتعل.. وهو ما سيلقي بظلاله على المواطن العراقي الذي لا ذنب له في هذه المعارك الجانبية".

كما ان هذا التوجه وإذا ما ألقى بآثار سلبية فأنه سيسيء وحسب وصف طه إلى تاريخ الحركات النضالية في العراق التي عملت بجد من اجل تجاوز النظام الدكتاتوري، وذكر "كما ستضرب الانجازات التي تحققت بعد ٢٠٠٣ بعرض الحائط".

عضو لجنة الأمن البرلمانية يدعو إلى فتح صفحة جديدة مع دول المنطقة، "إن الإصرار على الاحتفاظ بالماضي سيتطلب من دول المنطقة أيضا مقاضاة العراق على سياسات عوجاء مارسها النظام السابق ضدها وفي مقدمتها الكويت التي احتلها نظام البعث دون مبرر".

ولا يجد طه، القيادي في التحالف الكردستاني مبررا لما تنويه الحكومة سوى التفكير بإشعال نيران حرب جديدة مع تلك الدول لكن على الأرض العراقية، حسب قوله.

وحيال الإجراءات التي من المؤمل أن يتخذها العراق لتحريك دعواه ضد أي دولة متورطة بالدماء العراقية، أعرب القاضي وائل عبد اللطيف عن اعتقاده بضرورة أن تكلّف جهة قانونية متخصصة بالجرائم ضد الإنسانية تمتلك دراية كاملة بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحرم الإرهاب وجرائم حقوق الإنسان.

يشجع عبد اللطيف الحكومة العراقية على اتخاذ هكذا خطوة مستدلا بـ "ان العالم بأكمله ينبذ الإرهاب وعمليات القتل الجماعية كما أن احد بنود القمة العربية التي عقدت في بغداد نهاية الشهر الماضي يتعلق بمكافحة الارهاب وهو لا يتقاطع مع توجه العراق في إقامة علاقات جيدة مع الجوار، والفريق العراقي المتخصص إذا ما تم تشكيله قادر على تنضيج رؤية متكاملة أمام الجهة ذات العلاقة المسؤولة عن القرار الحكومي لملاحقة الدول المتورطة بالدماء العراقية شريطة أن يكون هنا تحييد لعملها من جميع الضغوطات السياسية التي تقف وراءها جهات متورطة بالعمليات الإرهابية تنفيذا أو تمويلا لها".

ودعا عبد اللطيف الكتل السياسية إلى عدم التأثير في عمل الفريق المكلف بمتابعة الجرائم ضد الشعب العراقي "يجب ان يكون التحرك ضد اي دول تؤشر الادلة على اتهامها من دون النظر الى اسمها وخلفياتها السياسية او العقائدية التي قد تتفق مع كتل سياسية مؤثرة داخل الحكومة العراقية".

وعن الجهات التي من الممكن ان يتوجه لها العراق من اجل رفع دعوى ضد الدول التي يتهمها بدعم العمليات الإرهابية أفاد عبد اللطيف "تهيأ للمجتمع الدولي منظمات يمكن ان تأخذ على عاتقها هذا الأمر مثل هيومان رايتس ووش.. كما لمدعي عام محكمة العدل الدولية صلاحيات واسعة في سبيل متابعة ملفات الإرهاب في دول العام جميعها.. وبالتالي يمكننا اتخاذ الوسائل المنصوص عليها ضمن القوانين الدولية لتهيئة وثائق تثبت إدانة تلك الدول وهو أمر يحتاج إلى وقت طويل".

احدى العمليات الارهابية

عالم آخر

■ سرمد الطائي

الدينار والدولار والتنبؤ بالرئيس القادم

الكثير من العراقيين يشعرون هذه الايام انهم راحوا ينفقون اموالهم على سوريا وايران. وللامر صلة بتهريب العملة الصعبة الى جيراننا المحاصرين والذين دخلوا في مواجهة مع كل الدنيا بسبب اصرارهم على حماية نظامهم الدكتاتوري. احد الاصدقاء يدخر مبلغا من المال لشراء قطعة ارض، ويوم امس اكتشف ان مدخراته بالدينار العراقي، صارت اقل من ثمنها قبل شهر بنحو ١٠ ملايين دينار، وانها باتت لا تكفي لدفع ثمن قطعة ارض صغيرة اتفق على شرائها الاسبوع الماضي. وبينما راح يقرأ في تقرير نشرته المدى الثلاثاء حول "اشباح" يتلاعبون بسعر العملة المحلية ويهربون كميات كبيرة من "الورق" الى جيراننا المستبدين الاعزاء، صار يتحدث مع نفسه ونحن نسمع: خلاصة خسارة مدخراتي انني انفقت ٥ ملايين دينار على نظام الرئيس الاسد، ومثلها على نظام السيد احمدي نجاد. ولا ادري كيف سأفسر ذلك في ضوء نتائج مبادرة كوفي عنان ومحاولته وقف المذابح السورية.. او في ضوء اجتماع ٥ زائد ١ الذي ربما يعقد في بغداد لمناقشة الموضوع الايراني، مع كل ما يمكن ان يسببه من حظر تجوال وقطع شوارع وتشديد سيطرات في العاصمة. وهكذا شعرنا بالحزن لان صديقنا الديمقراطي (وكحال الكثير من ديمقراطيي العراق) راح ينفق على انظمة استبدادية دموية!

وحكاية الدولارات اليوم لا تنتهي هنا، فصديق ديمقراطي آخر يشعر بالخيبة في الذكرى التاسعة لسقوط صدام حسين، وراح يحدثني عن يوميات عمله في مجلس النواب. ومن اكثر الاشياء التي اثارت سخريته المرة ان احد نوابنا الاعزاء اكتشف ان عددا من افراد حمايته لا يؤدون الصلاة بانتظام، او لا يصلون. فقام بفرض عقوبة "بالدولار" ايضا عليهم، واصدر قرارا يتم بموجبه خصم ٢٠ دولارا من مرتب كل حارس لا يؤدي الفريضة في مواقيتها، دون ان نعلم بالضبط اين ستذهب الخصومات هذه، وربما وبسبب تدفق العملة نحو دمشق وطهران، فإنها ستقتطع من قاطع الصلاة لتمنح للبلدين الصديقين المستبدين، في عملية تحول الطقس الروحي المقدس الى ذريعة لابتلاع المزيد من الامتيازات المالية الطائلة اساسا.

لكن نائبا آخر حسب صديقنا نفسه، لا يضطر لخصم بعض الدولارات من رواتب الحماية، بل يقوم بمصادرة الراتب كله. فحين يأتي شخص للتعيين في طاقم حمايته يقول له بلا كاف لام: سأمنحك "باج" الحماية المخول لدخول المنطقة الخضراء.. وعليك ان تتنازل عن مرتبك كله! ولا ادري كيف سيعيش الحارس المسكين هذا بباجه الامني، لكن الصديق يواصل: على الحارس ان يستخدم "باجه" وفق شطارته لاستحصال اموال تعادل مبلغ الراتب، وهي طريقة تخادم ذكية جرى تطويرها في اروقة الـ"غرين زون" لتسهيل المصالح بين أبخل النواب وأشطر الحرس.

مثل هذه الالغاز التي يصعب فهمها في دنيا المال والسياسة، تجعلنا نتعارك كثيرا على شاشات التلفزيون ونختلف في تحليل ما يجري. لكن اشقاءنا المصريين يتعاملون مع الالغاز بنحو اكثر براعة، فقد ابتكروا طريقة فريدة لمحاولة التنبؤ بالفرعون القادم في عصر الديمقراطية. ووضع بعضهم على فيسبوك مخططا يبين ما يلي: الملك فاروق كان "اصلع بشنب". تلاه جمال عبد الناصر الذي ظل مزهوا بشعره الجميل وبدون شنب. جاء بعده رئيس "اصلع بشنب" هو انور السادات. تلاه حسني مبارك وهو مثل عبد الناصر ليس اصلع وبدون شنب. وبالضرورة سيكون الرئيس المقبل "اصلع وبشنب" حسب المخطط. اي ان المصريين لاحظوا وجود متوالية عددية "او شنبية" تتحكم باختيار فرعون مصر منذ الاربعينات. وفي ضوئها فإن اول رئيس بعد ربيع العرب سيكون "اصلع بشنب" وحين حدقوا في صور المرشحين وجدوا ان الاوصاف تلائم الجنرال عمر سليمان رئيس المخابرات السابق.

عبطان لـ(المدى): جمعنا ١٠٠ توقيع نيابيّ لتمريره

المجلس الأعلى يكشف مقترح قانون "البصرة عاصمة اقتصادية"

□ بغداد/ المدى

عبد الحسين عبطان

كشف المجلس الإسلامي الأعلى عن إنهائه مقترح قانون تحويل البصرة إلى عاصمة اقتصادية للعراق ورفعه إلى مجلس النواب لأجل إتمام القراءة الأولى والثانية له ومن بعدها إقراره. وقال النائب عن كتلة المواطن ممثلة المجلس الأعلى في البرلمان عبد الحسين عبطان إن كتلة المواطن انهت صياغة مقترح قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية وجمعت أكثر من مئة توقيع للنواب ومن جميع الكتل السياسية وحولت المشروع إلى رئاسة المجلس ليأخذ سياقه الطبيعي في التشريع. وأكد عبطان في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "مقترح القانون يتضمن فقرات مهمة تزيد من تخصيصات البصرة وصلاحياتها وتغيّر الهيكلية الادارية لها كي تنسجم مع حجم المسؤوليات الجديدة في إدارة عاصمة العراق الاقتصادية". يذكر ان مقترح البصرة عاصمة العراق الاقتصادية، أطلقه عمار الحكيم عند زيارته –قبل مدة– محافظة البصرة ولقائه شرائح مجتمع البصرة من أساتذة وأكاديميين وشيوخ عشائر ووجهاء ورجال دين وطلبة واستمع إلى ما يطمح إليه المواطن البصري والى همومه ومعاناته. ويقف المقترح وحسب عبطان على ركيزتين وهي أن "هذا القانون سيمنح لأهالي محافظة البصرة سلطة اكبر على الثروات والمنشآت الاتحادية ضمن حدود العاصمة كالموانئ والنفط والغاز وسكك الحديد وغيرها، فضلا عن متابعة التخصيصات وزيادتها من اجل توفير الخدمات لأهالي المحافظة". وتشترك محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، التي يعيش فيها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، بحدود دولية مع كل من الكويت والسعودية وإيران، وتوجد فيها أكبر وأهم الحقول النفطية في العراق، إضافة إلى عدد من المنشآت الصناعية الكبيرة منها مصانع الحديد والصلب والبتروكيمياويات والأسمدة الكيماوية. وبحسب وزارة النفط، فأن العراق يصدر نحو مليوني برميل من النفط يومياً منها ما لا يقل عن مليون ونصف المليون تصدر من خلال ميناءي البصرة والعمية، كما تضم المحافظة خمسة موانئ تجارية أقدمها ميناء المعقل الذي يعود وجوده إلى العام ١٩١٤، فضلاً عن ميناء الفاو الذي أصبح عبارة عن مرفأ لسفن الصيد، وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء ميناء أم قصر الذي كان أكبر وأهم الموانئ التجارية قبل أن تتخذ وزارة النقل قراراً بشطره إلى ميناءين تجاريين وأطلقت على الميناء الجديد اسم خور عبد الله، بينما شهد عام ١٩٨٩ إنجاز مشروع بناء ميناء خور الزبير الذي يحتوي على أرصفة ومخازن صناعية، وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء ميناء أبو فلوس على ضفة شط العرب، ويعد حالياً من أنشط الموانئ التجارية على الرغم من صغر مساحته.

مسيحيو العراق يبعثون رسالة أمل في عيدهم

□ عن: نيويورك تايمز

تحاط كنيسة القديس يوسف للكلدان، وسط بغداد، بعدة نقاط تفتيش للجيش العراقي وبحواجز كونكريتية تمنع السيارات من الاقتراب إلى المدخل. في الساعة التاسعة صباحا وقبل اشتداد الحر، يتسلل مئات المصلين ببطء عبر النقاط الأمنية العديدة من اجل الاحتفال بعيد القيامة. تقول سناء نمر، ٥٨ سنة صيدلانية قضت كل عمرها في العاصمة العراقية بغداد "دخولنا الى الكنيسة يشبه الدخول الى معسكر. انه عيد القيامة التاسع منذ عام ٢٠٠٣"، انها تستذكر السنوات التي شهدت انزلاق العراق إلى الفوضى، وهجرة مئات الآلاف من المسيحيين الى خارج البلاد.

احتفال في عيد القيامة

من بين كافة الهجمات التي تعرّض لها المسيحيون منذ الاجتياح الأميركي للعراق في ٢٠٠٣، هناك هجوم بارز لا يمكن ان ينسى. ففي ٣١ من تشرين الأول عام ٢٠١٠ اقتحم مسلحون كنيسة (سيدة النجاة) في بغداد واحتجزوا عشرات الرهائن. في ذلك اليوم فقد اكثر من ٥٢ شخصا حياتهم بعد ان حاولت القوات الأمنية تحرير أولئك الرهائن، كما فجّر بعض المهاجمين أنفسهم. تقول السيدة نمر بأنها تشعر "أن شيئا خطيرا سيحدث " كلما ذهبت إلى الكنيسة. لقد ترك ذلك الهجوم أثرا نفسيا في المجتمع المسيحي في البلاد. يقول القس سعد سيروب حنا، الذي يقيم القداس هذا العام في كنيسة القديس يوسف "في كل مرة نقول لأنفسنا بان الوضع سيستقر، ونمضي قدما، لكن شيئا ما يحدث ويمنعنا من المواصلة. لهذا السبب يغادر العديد من المسيحيين الى الأردن او لبنان او تركيا والى أوربا وأميركا". مع ذلك فمازال هناك شعور بان الأمور تتحسن نسبيا الآن وهي أفضل مما كانت عليه في السنوات الماضية. يقول يونادم كنا، النائب المسيحي في البرلمان العراقي، ان المسلحين الذين كانوا يستهدفون المسيحيين قد فقدوا اداة مهمة من أدوات التعبئة بعد انسحاب القوات العسكرية الاميركية الى خارج المدن عام ٢٠٠٩ كانوا يقولون إنهم يقاتلون المحتلين". وأضاف بان الوضع قد تحسّن على مدى العام الماضي مما أدى الى الانسحاب الكامل للقوات الأميركية.

بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية، فان المسيحيين يشتكون أيضا من التعصب. يقول كنا إن القيم الإسلامية المحافظة قد تسربت إلى داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي. وأضاف أن أصحاب محال بيع الكحول والنساء اللواتي لا يرتدين الزي الإسلامي، يتعرضون للترهيب. وذكرت السيدة نمر أن المعلمين يطالبون بعض طلبة المدارس من المسيحيين بحفظ آيات من القرآن، " إنهم لا يحبون أي شخص يختلف عنهم، ولا يتسامحون مع غير المسلمين من مسيحيين وغيرهم".

خلال قداس العيد، شبّه القس حنا ألم المسيح على الصليب بمعاناة المجتمع المسيحي في العراق، حيث يقول سيكون هناك أمل وقيامة بعد الألم. لكنه في الوقت ذاته يتحدث من الواقع، ويبدي قلقه من أن العراق سيتم إفراغه من المسيحيين في المستقبل القريب. أكثر من ١٢٠٠ عائلة كانت ترتاد الكنيسة قبل الاجتياح الأميركي، إلا أن هذا العدد قد انخفض إلى ما يقارب ٣٠٠ خلال تسعة أعوام فقط "هذه هي الحقيقة". أكثر المشاكل التي يواجهها المسيحيون هي المشاكل ذاتها التي يواجهها بقية أبناء العراق، فبالإضافة إلى الكنائس تسببت المتفجرات بتخريب الأسواق والمساجد والمدارس وأقسام الشرطة والمباني الحكومية، وتأثرت جميع فصائل المجتمع العراقي كثيرا بسبب أعمال العنف هذه. في كل مكان في البلاد يشتكي العراقيون من سوء الخدمات والبطالة وعدم الاستقرار والفساد. يبدو أن الفرصة تلعب دورا حاسما في بقاء العراقيين – سواء أكانوا مسيحيين أم غيرهم– في البلاد او رحيلهم عنه. تقول السيدة نمر إنها تعرف الكثير من الناس الذين يحاولون الرحيل الى خارج العراق، اما هي فانها ستبقى ولن ترحل "مازالت لدي صيدليتي، وزوجي يعمل أيضا. نحن نساهم في بناء العراق، لذلك لا نفكر حاليا بالرحيل".

■ ترجمة عبدالخالق علي

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح